

21 عاماً للناشطين العتيبي والعطاوي.. ابن سلمان مصر على إسكات المعارضة

في وقت شددت المحكمة الجزائية في الرياض الحكم على الناشطين محمد العتيبي وعبد الله العطاوي، بسبب نشاطهما الحقوقى، رأت منظمات حقوقية أن الحكم يكشف عن نهج محمد بن سلمان في إسكات المعارضين.

تقرير: سناء ابراهيم

واحد وعشرون عاماً من الاعتقال للناشطين في مجال حقوق الإنسان محمد العتيبي وعبد الله العطاوي، هذا ما أفضى إليه حكم المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، في حكم اعتبرته "منظمة العفو الدولية" أنه استمرار لحملة إسكات الأصوات في ظل ادعاءات محمد بن سلمان بالاصلاح، غير أن المشهد الحقوقى يزداد قتامة.

"العفو الدولية" وفي بيان إثر اعلن الحكم المغلظ بحق العتيبي والطاوى، بيّن أن الناشطين، اعتقلوا بسبب نشاطهما الحقوقى بإنشاء جمعية الاتحاد لحقوق الانسان، بالإشتراك مع محمد عائض العتيبي وعبد الله فيصل بدران، والتي عملت السلطة على إيقافها في سبتمبر 2013، مقابل عدم محاكمة مؤسسيها أو ملاحقتهم أمنياً.

المحكمة المتخصصة في قضايا الإرهاب، قضت بسجن الناشط الحقوقى عبد الله العطاوى 7 سنوات، والناشط محمد العتيبي 14 سنة، بتهمة تأسيس الجمعية، حيث غلّظت الجزائية الحكم على الناشطين على الرغم من الدعوات والتحذيرات الحقوقية المتالية والمطالبة بالإفراج الفورى عنهم، لعدم وجود مبرر لمحاكمتها.

الناشط محمد العتيبي أوقف أول مرة في شهر يناير 2009 واتُّهم بمحاولة الشروع في احتجاج سلمي، وبقي يتنقل بين السجون لفترة تقارب من 3 سنوات و7 أشهر، وبعد إطلاق سراحه 11 يونيو 2012 تم منعه من السفر 5 سنوات، حيث وصل به الأمر إلى طلب اللجوء السياسي إلى قطر في مارس 2017، إلا أن السلطات القطرية عممت إلى تسلیمه لنظيرتها السعودية في مايو من العام نفسه، على الرغم من الدعوات الحقوقية المطالبة بحمايته.

الناشط عبد الله العطاوى، بدوره مثل أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أول مرة في أكتوبر 2016 بعدة تهم منها إنشاء جمعية من دون رخصة، وفق "العفو الدولية"، التي لفتت إلى أن الحكم على

الناشطين نؤكد المخاوف المتصاعدة من أن القيادة الجديدة المتمثلة بابن سلمان مصممة على إسكات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

الباحث بمنظمة "هيومان رايتس ووتش" والمسؤول عن مراقبة وضع حقوق الإنسان في السعودية، آدم كوغل، وصف بدوره تغليط الحكم على الناشطين، العتيبي والعطاوي، بأنه "خبر مدمر"، ويؤكد أن محمد بن سلمان ليس مصلحاً كما يدّعي أمام العالم، فالقمع القديم لايزال قائماً.

وكانت مؤسسة "سكاي لاين" الدولية طالبت السلطات بالإفراج عن الناشطين قبيل جلسة المحاكمة، مشددة على أن التهم الموجهة إليهما "غير قانونية وفضفاضة تمس حقوقهما الأساسية، بغرض معاقبة النشطاء وتخويفهم".